المملكة الاردنية الهاشمية

دائـرة الموازنـة العـامة

ملخص الموازنة

للسنة المالية 2013

نيسان 2013

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

تحمل المسؤولية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	4
خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2012	5
مرتكزات وفرضيات موازنة عام 2013	11
التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2013	17
أبرز ملامح الموازنة لعام 2013	19
أهم المستجدات في موازنة عام 2013	30
آلية إعداد الموازنة العامة	32
مراحل إعداد الموازنة العامة	34
المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط	36

تقديم

يأتي الاصدار الثالث لوثيقة **ملخص الموازنة للسنة المالية 2013** في الوقت الذي أشار فيه تقرير مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 الصادر في شهر كانون الثاني عام 2013 عن منظمة شراكة الميزانية المفتوحة في واشنطن الى حصول الاردن على المرتبة الأولى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مجال شفافية الموازنة لعام 2012. وهذا يؤكد بشكل واضح على التقدم الذي حققته دائرة الموازنة العامة في عملية تطوير وتحديث إعداد الموازنة وتنفيذها، كما يؤكد على حرص الدائرة على تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة الموازنة العامة في المملكة.

وتحرص دائرة الموازنة العامة من خلال إصدار هذه الوثيقة على التواصل مع كافة الجهات المحلية الرسمية والخاصة والجهات الدولية المهتمة لإطلاعها على آخر التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2012 وكذلك على أبرز أبعاد وملامح وتقديرات الموازنة العامة للسنة المالية 2013. وستواصل الدائرة العمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لتحسين تقييم إدارة الموازنة العامة في المملكة من قبل الهيئات الدولية المختصة.

هذا وتتضمن وثيقة **ملخص الموازنة لعام 2013** موجزاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013، وتتناول المواضيع التالية بالتفصيل:

- خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2012.
- مرتكزات وفرضيات موازنة عام 2013.
- التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2013.
- أبرز ملامح الموازنة العامة لعام 2013.
- أهم المستجدات في موازنة عام 2013 .
- آلية ومراحل إعداد الموازنة العامة .
- الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة .
- المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

د. اسماعيل زغلول
مدير عام دائرة الموازنة العامة

خلاصة الأداء الإقتصادي والمالي لعام 2012

استمر تأثر الإقتصاد الأردني خلال عام 2012 بتداعيات البيئة السياسية الإقليمية والبيئة الإقتصادية العالمية واستمرار حالة الإنقطاع المتكرر في الغاز الطبيعي من مصر وبقاء أسعار النفط مرتفعة في الأسواق العالمية. وقد انعكست هذه التداعيات بشكل سلبي على أدء القطاعات الرئيسية في الإقتصاد الوطني وإن كان بصورة متفاوتة الى حد ما، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2012 نمواً حقيقياً بلغت نسبته 2.7% مقابل 2.6% في عام 2011. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 بنسبة 4.5% مقابل نموه بنسبة 6.4% في عام 2011 فقد تباطأ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لينمو بنسبة7.3% مقابل 9.1% في عام 2011.

وعلى صعيد أداء القطاعات الإقتصادية، فقد حققت بعض هذه القطاعات في عام 2012 تحسناً في معدلات نموها مثل قطاعات "الكهرباء والمياه" و"التجارة والمطاعم والفنادق" و"خدمات المال والتأمين والعقارات" و"النقل والتخزين والاتصالات"، في حين سجلت قطاعات أخرى تباطؤاً في معدلات نموها كقطاعي"الصناعات التحويلية" و"منتجو الخدمات الحكومية". هذا بالإضافة إلى تراجع أداء قطاعي "الصناعة الاستخراجية" و"الزراعة" في عام 2012 مقارنة بعام 2011. وفي ضوء تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي معدل النمو السكاني البالغ 2.2%، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام 2012 بنسبة 5.0% عن مستواه في عام 2011 ليصل الى 3439 دينار مقابل 3277 دينار في العام السابق. كما تشير البيانات الى انخفاض معدل البطالة في عام 2012 الى 12.2% مقابل 12.9% في عام 2011.

وعلى صعيد تطورات **المستوى العام للأسعار** في المملكة في عام 2012، وفي ضوء قرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار المشتقات النفطية في شهر تشرين الثاني لعام 2012، إضافة الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.8% مقارنة بنحو 4.4% في عام 2011. ويعزى هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار مجموعة "المواد الغذائية" بنسبة 4.6% مقابل 4.1% في عام 2011 متأثرة بزيادة أسعار بنود اللحوم والدواجن والبيض والخضروات، وارتفاع أسعار مجموعة

"السلع والخدمات الأخرى" بما نسبته 5.7% مقارنة بنحو 5.1% في عام 2011 متأثرة بارتفاع أسعار بندي النقل والعناية الطبية. وفي المقابل ارتفعت أسعار مجموعتي "الملابس والأحذية" و"المساكن" بنسبة 4.7% و 3.5% في عام 2012 مقارنة بنحو 6.2% و 3.8% في عام 2011 على الترتيب.

وعلى صعيد **القطاع الخارجي**، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع في عام 2012 انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته 1.2% مقابل ارتفاعها بنسبة ملموسة بلغت 14.0% في عام 2011. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات في عام 2012 بنسبة بلغت 9.3% مقابل ارتفاع نسبته 21.6% في عام 2011. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري في عام 2012 بنسبة 17.2% ليبلغ 9092 مليون دينار مقارنة بنحو 7756 مليون دينار في عام 2011.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري في عام 2012 عجزاً مقداره 3979 مليون دينار أو ما نسبته 18.1% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 2463 مليون دينار أو ما نسبته 12.0% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع فاتورة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته نتيجة لارتفاع أسعار وكميات هذه المستوردات، وتراجع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية). وبتفحص بيانات المستوردات يتبين ان مستوردات المملكة من "النفط الخام ومشتقاته" قد ارتفعت خلال عام 2012 لتصل إلى نحو 4308 مليون دينار مقابل 3445 مليون دينار في عام 2011، أي بزيادة قيمتها 863 مليون دينار أو ما نسبته 25.1%، في حين بلغت فاتورة مستوردات "المواد الغذائية والحيوانات الحية" نحو 2279 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 219 مليون دينار أو ما نسبته 10.6% بالمقارنة مع مستواها في عام 2011.

أما على صعيد **التطورات النقدية**، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية عام 2012 بنسبة 3.4%عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 مقارنة مع ما نسبته 8.1% في نهاية عام 2011. وقد جاء هذا النمو المتواضع في عام 2012 محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 23.8% عن مستواه في نهاية عام 2011 مقابل ارتفاع نسبته20.7% في عام 2011 من جهة، ولتراجع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2012 بنسبة بلغت28.7% عن مستواه في نهاية عام 2011 مقابل تراجع بلغت نسبته 7.2% في عام 2011، من جهة أخرى.

وبخصوص مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة للقطاعين الخاص والعام على حد سواء، فقد ارتفع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2012 بنحو 1979 مليون دينار أو ما نسبة 12.5% عن مستواه في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع مقداره 1400 مليون دينار أو ما نسبته 9.7% في نهاية عام 2011. وفي المقابل، تراجع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2012 بشكل قياسي ليصل الى 6633 مليون دولار، أي بانخفاض مقداره 3897 مليون دولار أو ما نسبته 37.0% عن مستواه في نهاية عام 2011، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ثلاثة شهور ونصف.

وفيما يتعلق **بالمالية العامة (الموازنة العامة والدين العام)**، فقد فرضت الظروف الدولية والصدمات الخارجية المتمثلة بالأوضاع الإقليمية المتوترة وعدم انتظام تدفق الغاز المصري وارتفاع حجم الاستيراد من الوقود الثقيل والديزل ذات التكلفة المرتفعة لتوليد الطاقة الكهربائية إضافة الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية أعباء كبيرة على الموازنة العامة وأدت الى وصول الدين العام الى مستويات قياسية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وقد أدى التراجع الحاد في حجم المنح الخارجية الى تعميق التحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني وخاصة في جانب المالية العامة.

فعلى صعيد النفقات العامة، سجل إجمالي الإنفاق لعام 2012 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 66 مليون دينار أو ما نسبته 1.0% ليصل الى 6862 مليون دينار مقابل 6797 مليون دينار في عام2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 447 مليون دينار أو ما نسبته 7.8% وتراجع النفقات الرأسمالية بحوالي 381 مليون دينار أو ما نسبته 36%.

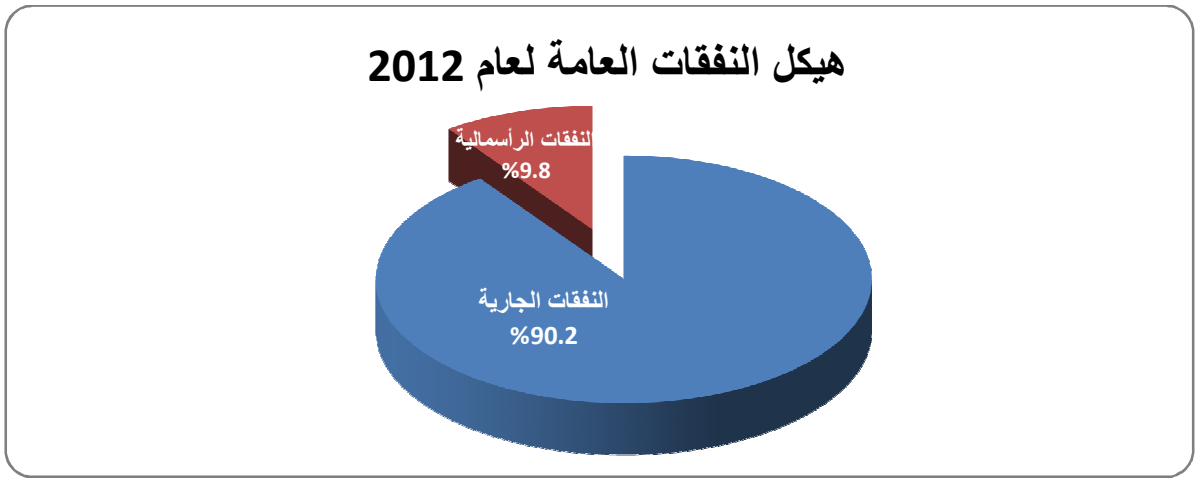

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الايرادات الكلية لعام 2012 ما قيمته 5054 مليون دينار بتراجع بلغ 6.6% عن مستواها المسجل في عام2011، وجاء هذا التراجع محصلة لانخفاض حجم المنح الخارجية بنسبة ملموسة بلغت 73% مقارنة بمستواها في عام 2011 لتصل الى327 مليون دينار، من جهة، ولارتفاع الايرادات المحلية بنسبة 12.6% عن مستواها في عام 2011 لتصل الى 4727 مليون دينار، من جهة أخرى.

هيكل الايرادات العامة لعام 2012

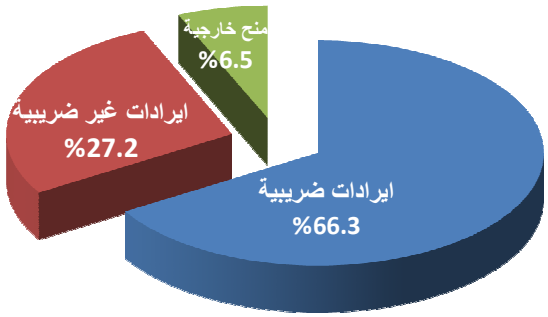

وترتيباً على كل ما سبق، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية لعام 2012 نحو 1808 مليون دينار أو ما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1383 مليون دينار أو ما نسبته 6.8% من الناتج في عام 2011.

وبناءً على التطورات في جانبي الموازنة العامة، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2012 بما نسبته 23.7% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 16580 مليون دينار مشكّلاً ما نسبته 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 13402 مليون دينار أو ما نسبته 65.4% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2011.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	2011	2012
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية	%2.6	%2.7
معدل التضخم	%4.4	%4.8
معدل البطالة	%12.9	%12.2
معدل نمو الصادرات الوطنية	%14.0	%1.2-
معدل نمو المستوردات السلعية	%21.6	%9.3
فاتورة النفط الخام ومشتقاته	3445	4308
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%12.0-	%18.1-
معدل نمو السيولة المحلية	%8.1	%3.4
الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار)	10.5	6.6
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	%9.7	%12.5
النفقات العامة (مليون دينار) % الناتج	6797 %33.2	6862 %31.2
الايرادات العامة (مليون دينار) % الناتج	5414 %26.4	5054 %23.0
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) % الناتج	1383- % 6.8 -	1808- %8.2 -
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) % الناتج	4487 %21.9	4932 %22.5
صافي الدين الداخلي (مليون دينار) % الناتج	8915 %43.5	11648 %53.0

وأما بخصوص التدابير الحكومية الهادفة إلى احتواء عجز الموازنة العامة، فقد اتخذت الحكومة في عام 2012 العديد من الاجراءات المالية المتعلقة بضبط وترشيد النفقات من أبرزها تخفيض النفقات الجارية بما يعادل ما نسبته 15% من النفقات التشغيلية لكافة المؤسسات والوزارات والدوائر والهيئات المستقلة، وتخفيض النفقات الرأسمالية بنسبة 10% من المخصصات المرصودة لهذه الجهات، وكذلك تخفيض الدعم المقدم من الموازنة العامة الى الوحدات والهيئات الحكومية المستقلة بنسبة 15%، الى جانب تخفيض نفقات الجهاز العسكري والأجهزة الامنية بحوالي 150 مليون دينار. هذا بالاضافة الى تبني برنامجاً لإعادة

هيكلة الجهاز الحكومي، حيث أقر مجلس الوزراء بتاريخ 2012/11/18 مشروع قانون إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والذي يهدف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق وذلك من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة، إضافة الى تغيير ارتباط عدد من المؤسسات من رئيس الوزراء الى الوزير المختص، وكذلك إلغاء صفة الإستقلالية عن عدد آخر منها دون الإستغناء عن الكوادر البشرية فيها.

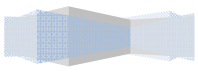

مرتكزات وفرضيات موازنة عام 2013

التزاماً بتطبيق البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى استعادة التوازن للمالية العامة والحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة ودفع وتيرة النشاط الاقتصادي من خلال توفير المزيد من فرص العمل لقوانا العاملة ، سوف تسعى الحكومة الى تحقيق مزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل وتحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته وصولاً الى موازنة شفافة وصحية تحتوي المديونية العامة بهدف تعزيز مصداقية وجدية المسيرة الاصلاحية في المملكة وتحسين مستوى الجدارة الائتمانية للاردن لدى المؤسسات المالية الاقليمية والدولية بما يساعد اقتصادنا الوطني على تحقيق نمو حقيقي قابل للاستمرار خلال المدى المتوسط وبمعدلات تفوق الزيادة السكانية بما يكفل توزيع ثمار التنمية على سائر مناطق المملكة بعدالة.

وبالتوازي مع تنفيذ سياسات الانضباط المالي ومعالجة التشوهات في الموازنة العامة التي باتت تثقل كاهلها ومن أبرزها دعم المشتقات النفطية، سوف يعتلي اولويات الحكومة العمل على تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال تقديم الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلاً من تقديم الدعم للسلع بحيث يشمل جميع المواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بما يضمن الحياة الكريمة لهم ويقوي الطبقة الوسطى التي تعتبر الرافعة الحقيقية لانجاح عملية الاصلاح الشامل في المملكة.

هذا وستشكل منظومة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرتكزات اساسية لتعزيز مبادىء المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج . وهذا من شأنه تعزيز جهود التنمية المحلية المتوازنة القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية بما يسهم في زيادة الثقة بمسار عملية الاصلاح الاقتصادي.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة لعام 2013. **وقد تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2013 الى جملة من المرتكزات وذلك على النحو التالي:-**

1- الالتزام بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية منها والدولية. وتقتضي الاولويات الوطنية في المرحلة الحالية تحقيق الاستدامة المالية من خلال تخفيض العجز المالي والمديونية العامة والوصول بهما الى مستويات آمنة وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي وتحسين موقع الاردن على الخارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني في الاسواق المالية والدولية.

2- تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال ايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بدلاً من اسلوب الدعم المباشر للمشتقات النفطية وذلك بهدف ضمان الحياة الكريمة للفئات الفقيرة وبما يكفل تقوية الطبقة المتوسطة التي تعتبر الركيزة الاساسية لانجاح عملية الاصلاح الشامل في المملكة.

3- الاعتماد بصورة أكبر على ايراداتنا المحلية في تغطية نفقاتنا الجارية جنباً الى جنب مع رفع سوية الانفاق العام وتحسين مستوى انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة. هذا فضلاً عن تكثيف الجهود تجاه تعميق اعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل اعتمادها على دعم الخزينة العامة.

4- التركيز على المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والمياه وتنمية المحافظات ورصد المخصصات اللازمة لها بما في ذلك المشاريع الرأسمالية الجديدة المرتبطة بحصول المملكة على منح خارجية.

5- تعزيز اركان البيئة الاستثمارية المحلية من خلال استكمال التشريعات الهادفة الى تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية بما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما ينسجم مع احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويضمن تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة من جهة اخرى.

6- ترسيخ مفاهيم المتابعة والتقييم والمساءلة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية في سائر محافظات المملكة وبما يكفل النهوض بمستوى معيشة المواطنين وتخفيف الاعباء عن كاهلهم وذلك في اطار تعميق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن الاطار متوسط المدى.

7- المتابعة الحثيثة لتطورات الدين العام بالارقام المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتبني خطة زمنية واضحة المعالم لادارته والحفاظ على مستوياته ضمن الحدود الآمنة وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم وعلى نحوٍ يؤدي الى تخفيض كلف الاقتراض الداخلي والخارجي.

8- تخصيص الموارد المالية المتاحة بما يكفل توزيع ثمار التنمية على سائر محافظات المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وبما يعكس تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية في كل محافظة من محافظات المملكة.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية الى الفرضيات والاجراءات المالية التالية :

- عدم اصدار ملاحق موازنة الا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
- ايصال الدعم لمستحقيه بدلاً من دعم المشتقات النفطية مع الإستمرار في دعم مادتي الخبز والاعلاف.
- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر، وذلك من خلال جملة من التدابير من ابرزها:
  - مراقبة ومتابعة حركة السيارات الحكومية وتكليف الأمن العام بمتابعة ذلك الامر الذي يسهم في ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي.
  - منع استخدام السيارات الحكومية ذات الدفع الرباعي وشطب السيارات التي يزيد عمرها على 20 سنة والسيارات ذات السعة التي يزيد حجمها على 3000 CC.

- تشجيع استخدام وسائل ومعدات الطاقة المتجددة واعفائها من ضريبة المبيعات وتنفيذ المشاريع الريادية الموفرة للطاقة.
- الإطفاء المبرمج لإنارة الشوارع الخارجية بعد منتصف الليل وتخفيضها الى نسبة 50%.
- توفير 600 الف مصباح موفر للطاقة لتوزيعها على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بهدف ترشيد الطاقة.
- الحد من استضافة الوفود الرسمية والتقيد بتعرفة اسعار الوجبات والمنامة في الفنادق والمطاعم للوفود الرسمية.
- الحد من سفر الوفود واللجان الرسمية للخارج وتقليص عدد اعضائها والاستعانة بالسفارات الاردنية للمشاركة في الاجتماعات.
- عدم تحمل الخزينة لأية نفقات تعزية او تهانٍ.
- الحد من استئجار المباني الحكومية الا للضرورة.
- تسهيل اجراءات ترخيص الدراجات النارية بهدف توفير كلفة استخدام البنزين.
- تطبيق جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اجراءات فنية لتخفيض استهلاك الماء والكهرباء والمحروقات.
- تقيد جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها للنفقات التشغيلية ولا سيما المتعلقة بالكهرباء والماء خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.

- ضبط التعيينات بكافة اشكالها في جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفي جميع الدرجات والفئات الوظيفية وفي مقدمتها الفئة العليا والفئات الأولى والثانية والثالثة، والاستفادة من الفائض لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في تلبية احتياجاتها. وفي حال الضرورة القصوى للتعيين ينبغي الحصول على موافقة مجلس الوزراء مسبقاً .
- الاستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتخفيض شراء اجهزة التصوير والات الطباعة واللوازم المكتبية واجهزة الحاسوب.
- دمج المؤسسات وإلغاء بعضها وتخفيض عددها وذلك من خلال اصدار قانون خاص لدمج الهيئات والمؤسسات المتشابهة وبحيث يكون هذا القانون مرجعية قانونية لإلغاء ودمج

المؤسسات المتشابهة وبشكل يمكن الحكومة من سرعة اجراءات الدمج وذلك حسب برنامج اعادة هيكلة الجهاز الحكومي.

- اخضاع العاملين في المؤسسات الحكومية المستقلة التي اخضعت لنظام الخدمة المدنية للتأمين الصحي المدني اعتباراً من مطلع عام 2013 واعادة النظر بكافة المزايا الاخرى التي تعتبر عبئاً على موازناتها خاصة التأمين على الحياة.
- استكمال تنفيذ المبادرة الملكية السامية لانشاء صندوق تنمية المحافظات وبالتعاون مع القطاع الخاص ورصد المخصصات المطلوبة لعامي 2013 و 2014.
- تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص انجاز مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وفقاً للبرنامج الزمني وذلك بهدف ايجاد فرص عمل للقوى العاملة الاردنية والعمل على احلالها محل العمالة الوافدة.
- تعديل قانون الاستملاك بهدف الوصول الى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة.
- عدم جواز إجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند التزام حسب الاصول، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات الناظمة لذلك.
- وضع أسس وضوابط واضحة وشفافة للاستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً .
- رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية المتفق عليها ضمن اطار المنحة المقررة من دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر) وبحيث يتم الصرف على تلك المشاريع بالقدر الذي يرد من هذه المنح.
- تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتم اعتماد مبدأ التكليف التصاعدي.
- مكافحة التهرب والتجنب الضريبي الى جانب تقليص المتأخرات الضريبية وفق استراتيجية واضحة.

- ضبط الاعفاءات الضريبية وحصرها في الاعفاءات المنصوص عليها في القوانين والاتفاقيات المبرمة .
- زيادة عوائد التعدين على الموارد الطبيعية وإلغاء الاعفاءات الواسعة وخاصة الفوسفات.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها مع الصندوق الخليجي للتنمية والدول المانحة.

التوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2013

بنيت موازنة عام 2013 استناداً إلى التوقعات الرئيسية التالية:

1. يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة تبلغ 9.2% لعام 2013 و7.5% لكل من عامي 2014 و2015، وبالأسعار الحقيقية بنسبة تبلغ 3% لعام 2013 و3.5% في عام 2014 و 4% لعام 2015.
2. بلوغ معدل التضخم حوالي 6.1% لعام 2013 لينخفض الى 3.1% في عام 2014 و2.7% في عام 2015.
3. ارتفاع معدل نمو الصادرات الوطنية خلال الفترة 2013- 2015، بحيث تنمو بنحو 6.4% في عام 2013 و 8.8% في عام 2014 و9.5% في عام 2015.
4. نمو المستوردات خلال الأعوام 2013- 2015 بمعدلات منخفضة تبلغ 0.2% في عام 2013 ونحو 2.4% في كل من عامي 2014 و 2015.
5. تراوح أسعار النفط العالمية في عام 2013 بين 100- 110 دولار للبرميل الواحد في المتوسط.
6. يتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 نحو 12.1% لتنخفض هذه النسبة بعد ذلك تدريجيا لتصل إلى 8.9% في عام 2014 ونحو5.4% في عام 2015.
7. يتوقع ارتفاع حجم الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي واللازمة لضمان استقرار سعر صرف الدينار الاردني.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2013- 2015

البيان	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	9.2	7.5	7.5
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	3.0	3.5	4.0
معدل التضخم (CPI) %	6.1	3.1	2.7
معدل نمو الصادرات السلعية%	6.4	8.8	9.5
معدل نمو المستوردات السلعية%	0.2	2.4	2.4
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	12.1	8.9	5.4

ابرز ملامح الموازنة لعام 2013

أولاً : الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2013 بنحو 6146 مليون دينار لتشكل بذلك 25.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 23.0% في عام 2012، فيما يتوقع أن تستقر هذه النسبة في عام 2014وتنخفض بشكل طفيف جداً في عام 2015 لتبلغ 25.2%.

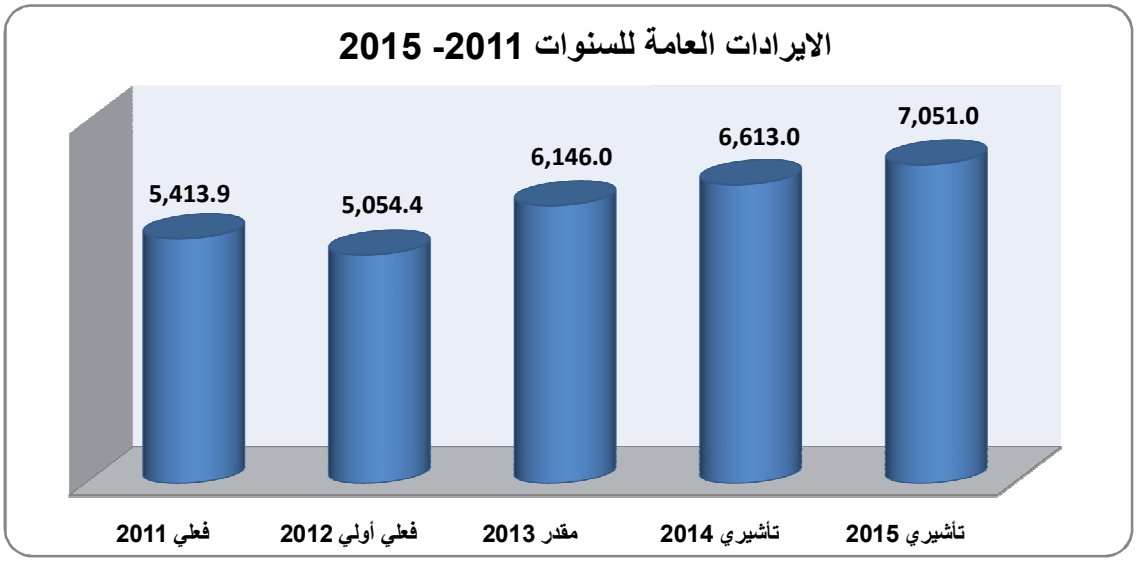

وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :-

1- الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2013 بحوالي 5296 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 12.0% عن مستواها في عام 2012، ولتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 21.9% مقارنة مع 21.5% في عام 2012.

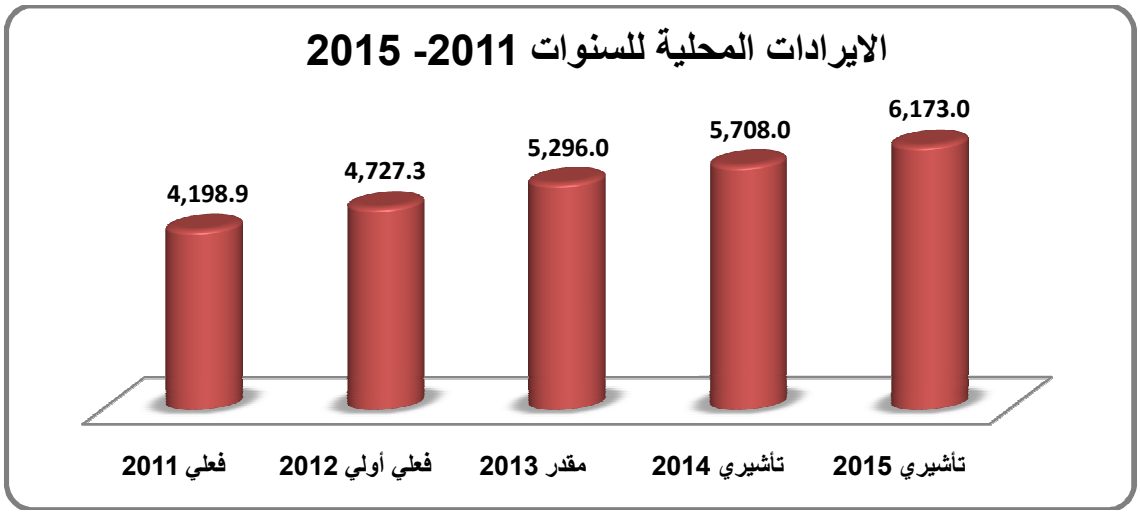

وترتيباً على ذلك، ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 76.4% في عام 2012 إلى 85.3% في عام 2013، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2014 و2015 الى ما نسبته 87.3% و90.7% على التوالي.

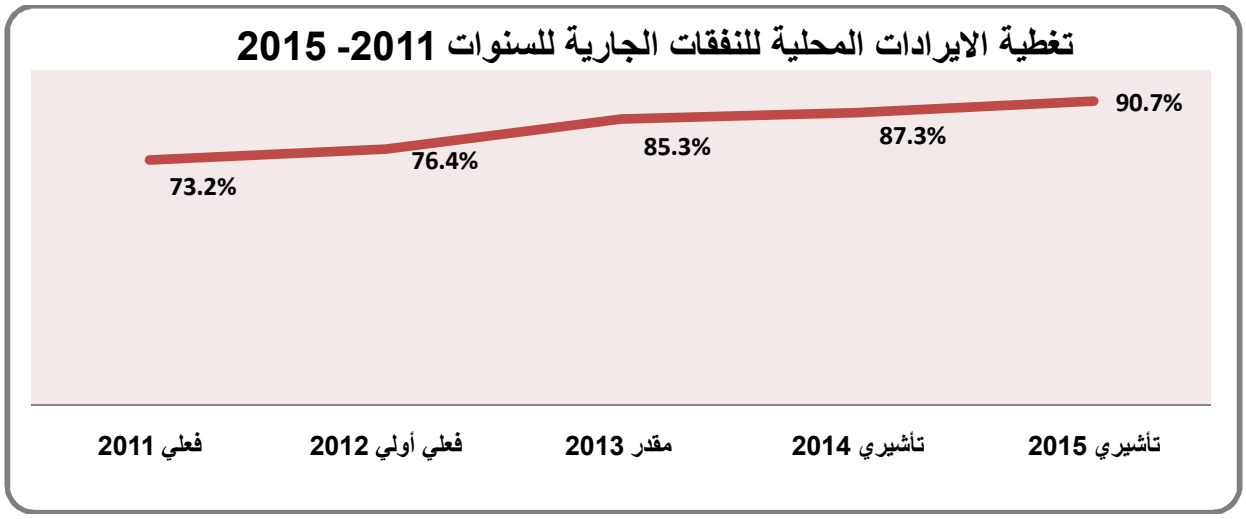

2- المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2013 بمبلغ 850 مليون دينار مقارنة مع 327 مليون دينار في عام 2012 مع الأخذ بعين الاعتبار منحة الصندوق الخليجي للتنمية.

ثانياً : النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2013 بنحو 7456 مليون دينار مقارنة مع 6862 مليون دينار في عام 2012، بارتفاع مقداره 594 مليون دينار أو ما نسبته 8.7%، مشكّلة ما نسبته 30.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 31.2% في عام 2012. ويتوقع أن تهبط هذه النسبة إلى 30.0% في عام 2014 ثم إلى 28.7% في عام 2015.

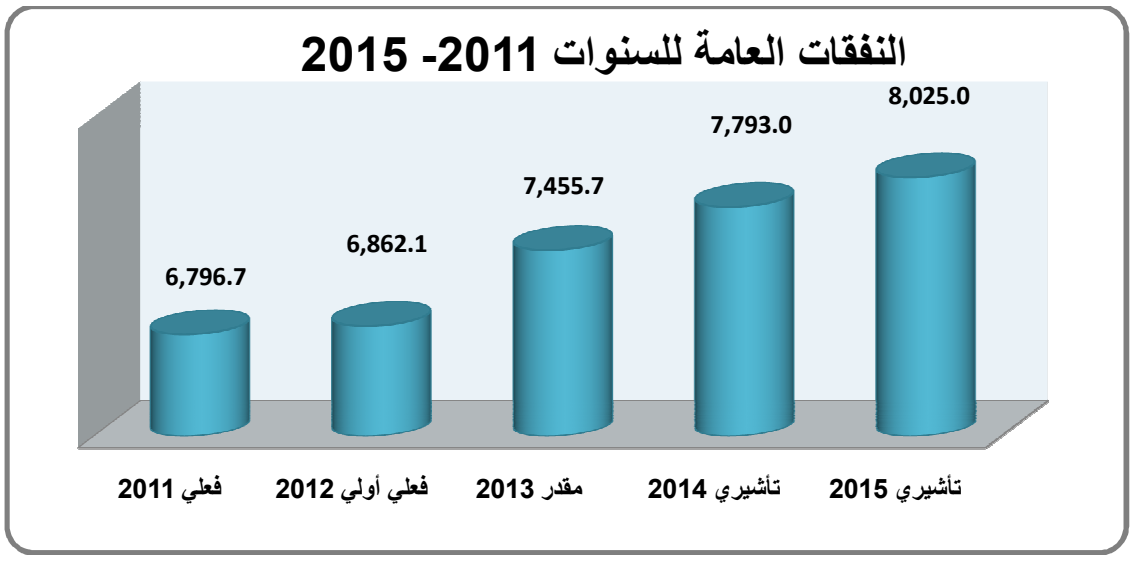

وقد توزعت هذه النفقات على النحو الآتي :-

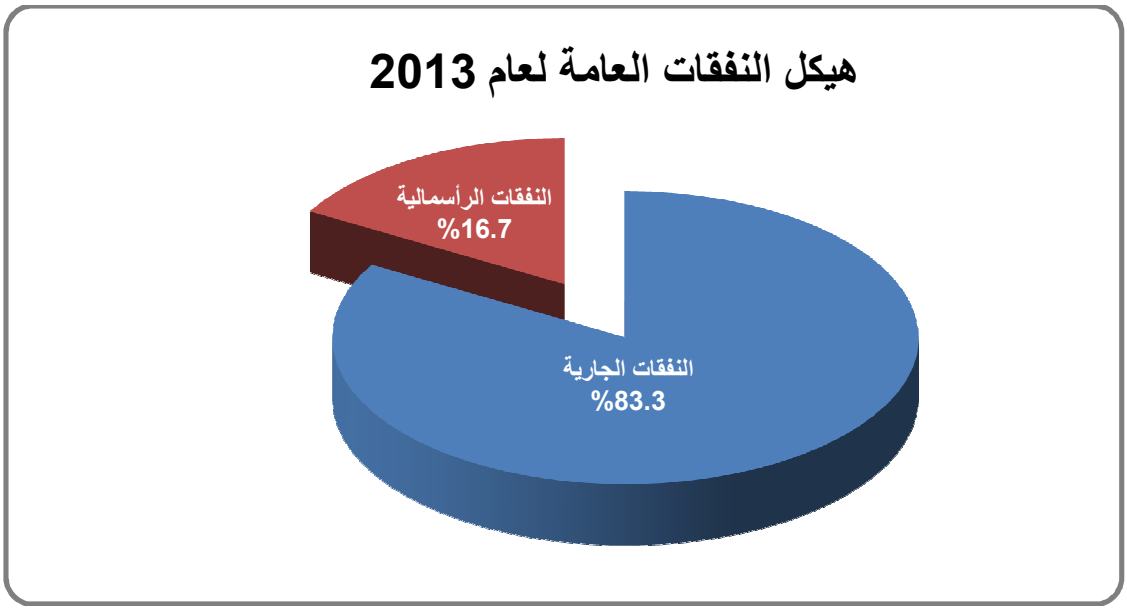

1- النفقات الجارية :

قدرت النفقات الجارية في عام 2013 بنحو 6210 مليون دينار مسجلةزيادة محدودة جداً بلغت 0.4% عن مستواها في عام 2012، ولتشكل حوالي 25.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 28.2% في عام 2012. ويتوقع أن تواصل هذه النسبة تراجعها في عامي 2014 و2015 إلى 25.1% و24.3%لكل منهما تباعاً .

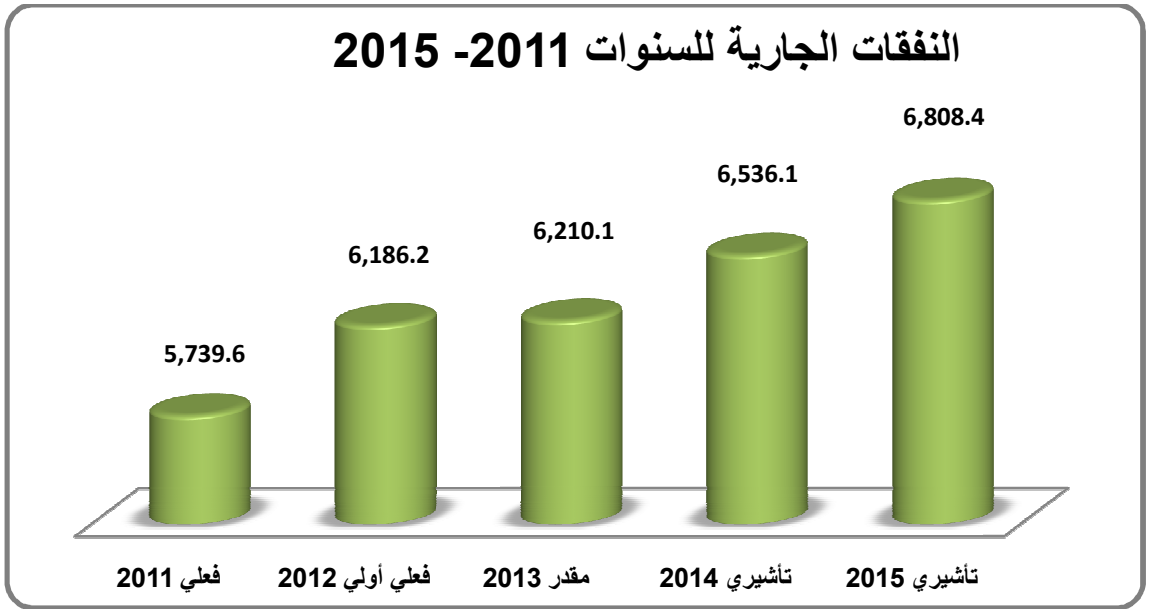

2- النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2013 بنحو 1246 مليون دينار أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الاجمالي مسجلة بذلكارتفاعاً كبيراً يقارب 570 مليون دينار أو ما نسبته 84.3% عن مستواها في عام 2012. ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 16.7%.

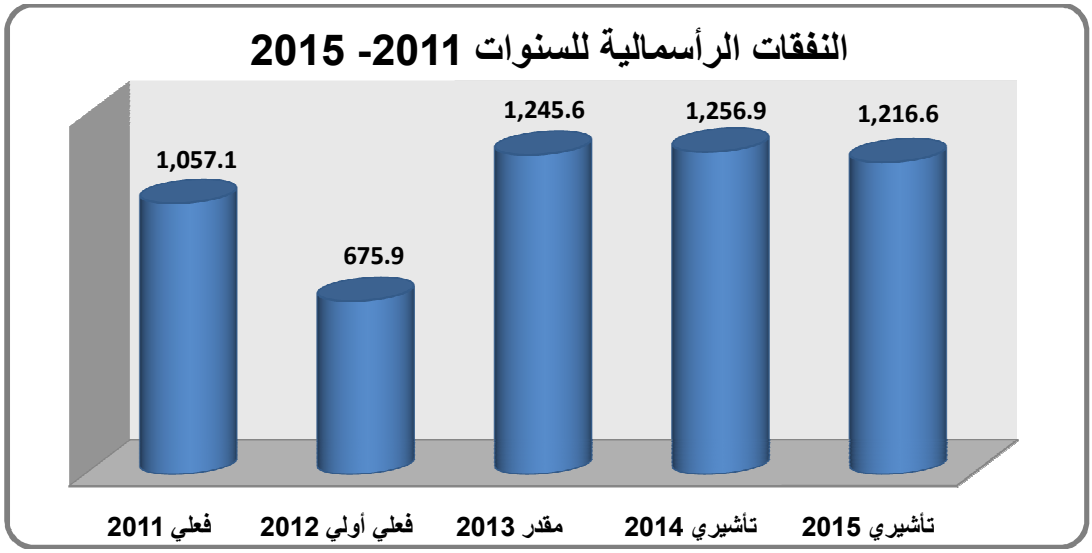

ويتوقع أن تبلغ هذه النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2014 و2015 نحو 4.8% و4.3%تباعاً .

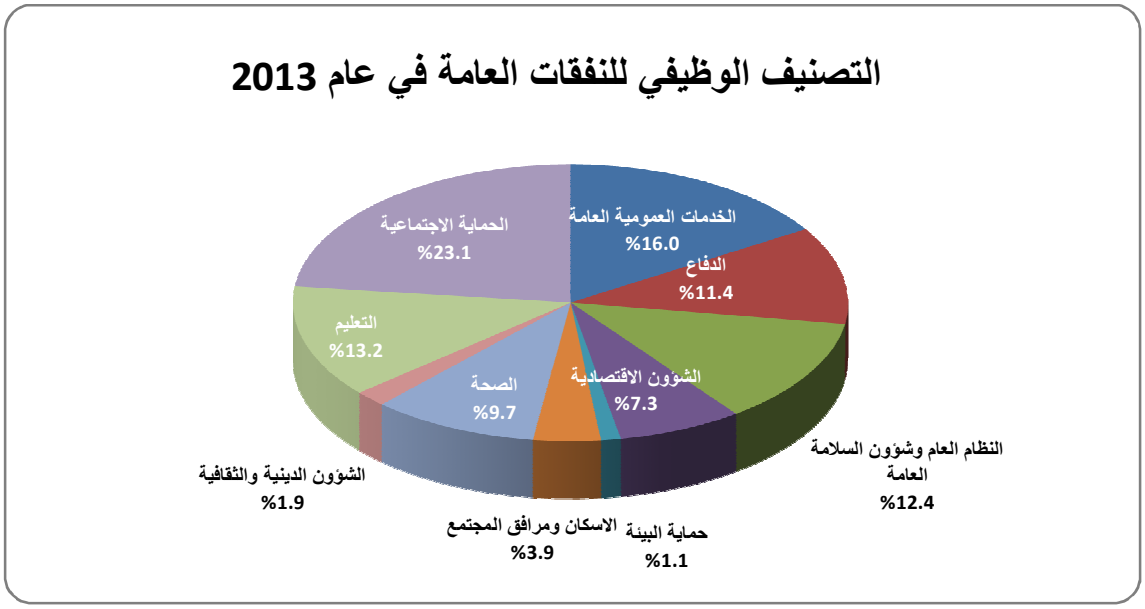

ثالثا : العجز المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2013 نحو 1310 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع عجز نسبته 8.2% في عام 2012 وليواصل هبوطه إلى 4.5% في عام 2014 و3.5% في عام 2015.

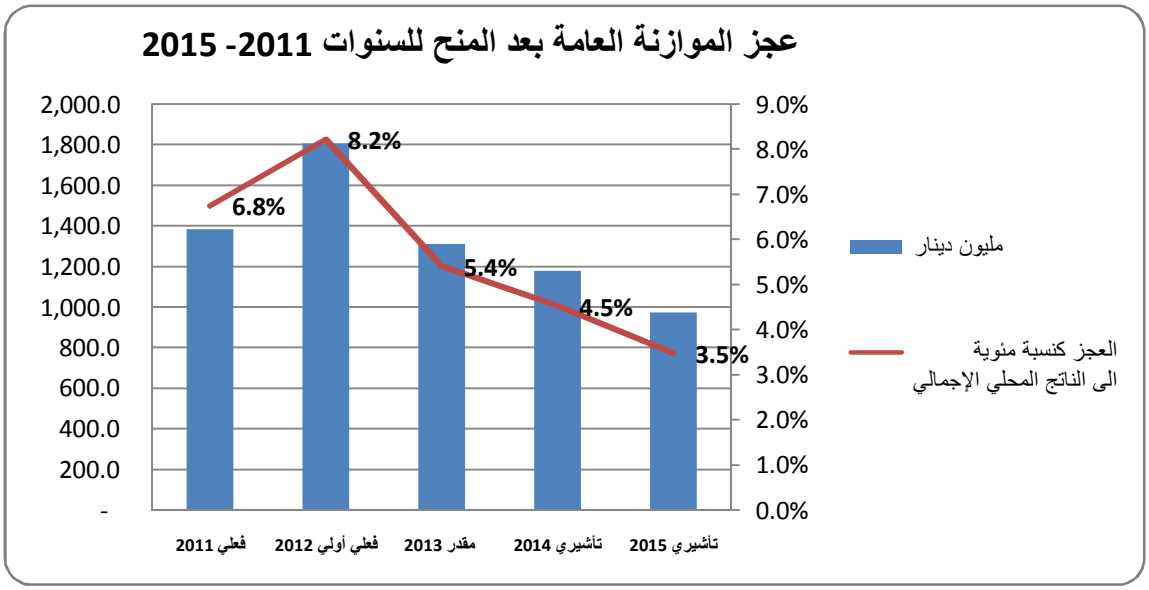

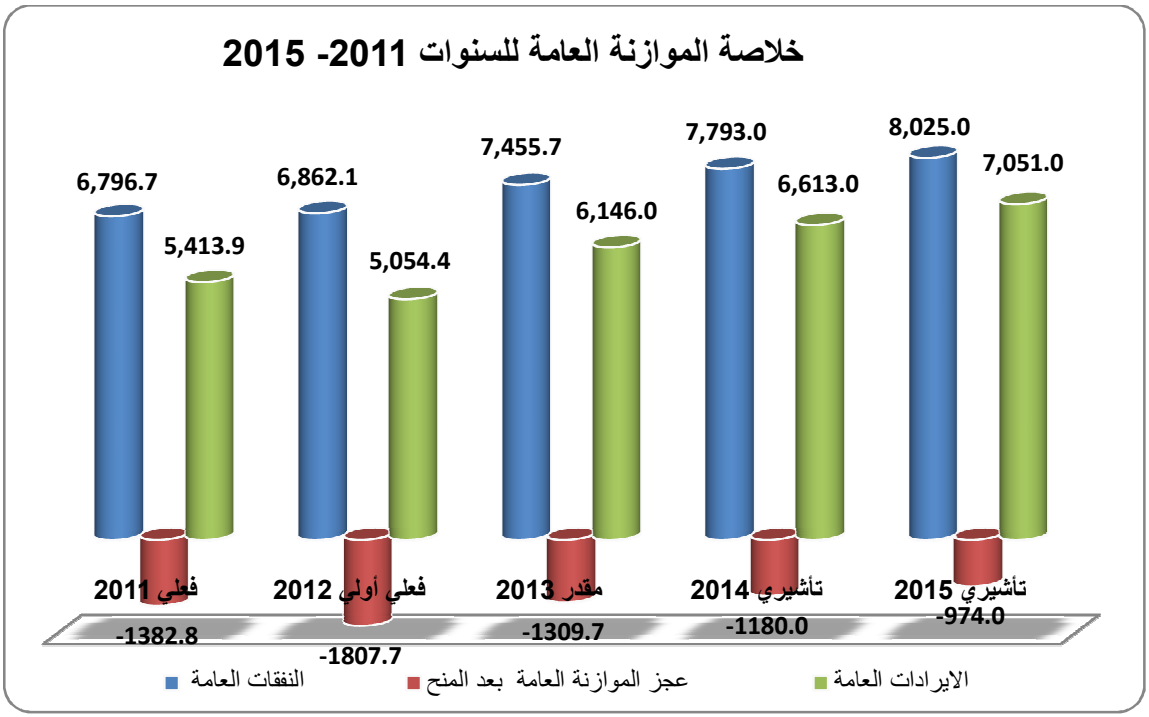

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2011- 2015

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2011	فعلي اولي 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
الايرادات المحلية	4,198.9	4,727.3	5,296.0	5,708.0	6,173.0
المنح الخارجية	1,215.0	327.1	850.0	905.0	878.0
مجموع الايرادات العامة	5,413.9	5,054.4	6,146.0	6,613.0	7,051.0
النفقات الجارية	5,739.6	6,186.2	6,210.1	6,536.1	6,808.4
النفقات الرأسمالية	1,057.1	675.9	1,245.6	1,256.9	1,216.6
مجموع النفقات العامة	6,796.7	6,862.1	7,455.7	7,793.0	8,025.0
عجز الموازنة العامة					
بعد المنح	1,382.8-	1,807.7-	1,309.7-	1,180.0-	974.0-
قبل المنح	2,597.8-	2,134.8-	2,159.7-	2,085.0-	1,852.0-
عجزالموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	-6.8%	-8.2%	-5.4%	-4.5%	-3.5%
قبل المنح	-12.7%	-9.7%	-8.9%	-8.0%	-6.6%

مؤشرات الملاءة المالية					
البيان	فعلي 2011	فعلي اولي 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
نسبة الايرادات العامة للناتج	26.4%	23.0%	25.4%	25.4%	25.2%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	20.5%	21.5%	21.9%	21.9%	22.1%
نسبة المنح الخارجية للناتج	5.9%	1.5%	3.5%	3.5%	3.1%
نسبة النفقات العامة للناتج	33.2%	31.2%	30.8%	30.0%	28.7%
نسبة النفقات الجارية للناتج	28.0%	28.2%	25.7%	25.1%	24.3%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	5.2%	3.1%	5.1%	4.8%	4.3%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	15.6%	9.8%	16.7%	16.1%	15.2%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	61.8%	68.9%	71.0%	73.2%	76.9%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	73.2%	76.4%	85.3%	87.3%	90.7%

إجمالي النفقات العامة المقدرة للسنة المالية 2013

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــــل		النفقـــــــــــــات			مجموع الفصل
		الجارية	الرأسمالية		
رقمه	عنوانـــــــــــه		خزينة	قروض	المجموع
0101	الديوان الملكي الهاشمي	35,391	-	-	35,391
0201	مجلس الأمة	18,923	-	-	18,923
0301	رئاسة الوزراء	21,700	9,415	-	31,115
0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	877	30	-	907
0303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	555	52	-	607
0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	2,842	45	-	2,887
0350	ديوان المظالم	803	62	-	865
0380	وزارة الشؤون البرلمانية	639	25	-	664
0401	ديوان المحاسبة	7,394	1,465	-	8,859
0501	وزارة تطوير القطاع العام	1,318	945	-	2,263
0601	ديوان الخدمة المدنية	2,152	856	-	3,008
0701	وزارة التنمية السياسية	558	70	-	628
0801	وزارة الدفاع	834,000	28,000	-	862,000
0802	الخدمات الطبية الملكية	143,100	45,650	-	188,750
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	1,861	460	-	2,321
1001	وزارة الداخلية	18,126	1,635	-	19,761
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	7,492	2,310	-	9,802
1003	وزارة الداخلية / الأمن العام	494,200	22,700	-	516,900
1004	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	145,400	20,800	-	166,200
1005	وزارة الداخلية/قوات الدرك	150,500	13,400	-	163,900
1101	وزارة العدل	46,769	8,091	-	54,860
1201	دائرة قاضي القضاة	10,359	3,345	-	13,704
1301	وزارة الخارجية	41,851	2,200	-	44,051
1401	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	2,265	1,552	-	3,817
1501	وزارة المالية	2,587,554	222,602	-	2,810,156
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1,823	390	-	2,213
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	22,869	2,430	-	25,299
1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	16,472	895	-	17,367
1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	1,480	275	-	1,755
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	44,561	500	-	45,061
1601	وزارة الصناعة والتجارة	8,161	4,547	-	12,708
1602	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات	1,135	130	-	1,265
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,298	42,175	26,275	69,748
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	4,576	3,568	-	8,144
1801	وزارة السياحة والآثار	8,038	2,952	-	10,990
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	5,517	1,815	-	7,332
1901	وزارة الشؤون البلدية	5,176	90,420	3,500	99,096
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	4,550	149,200	-	153,750
2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	3,956	2,535	-	6,491
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	34,778	99,950	-	134,728
2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	1,169	75	-	1,244
2201	وزارة الزراعة	36,992	15,927	1,800	54,719
2301	وزارة المياه والري	1,734	91,510	-	93,244
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	9,407	31,837	3,666	44,910
2401	وزارة البيئة	1,496	1,912	-	3,408
2501	وزارة التربية والتعليم	806,842	60,040	-	866,882
2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	66,205	28,245	-	94,450
2701	وزارة الصحة	413,156	86,820	-	499,976
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	109,037	10,630	320	119,987
2901	وزارة العمل	12,561	4,825	380	17,766
3001	وزارة الثقافة	2,928	5,620	-	8,548
3002	رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر	897	50	-	947
3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	656	175	-	831
3101	وزارة النقل	1,803	73,700	-	75,503
3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	1,814	255	-	2,069
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2,424	10,558	-	12,982
	المجمـــوع	6,210,140	1,209,671	35,941	7,455,752

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية
للسنة المالية 2013

(بالألفدينار)

الرمز	القسم الوظيفي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	المجموع
701	الخدمات العمومية العامة	1,141,245	58,125	1,199,370
702	الدفاع	820,000	29,000	849,000
703	النظام العام وشؤون السلامة العامة	854,995	66,626	921,621
704	الشؤون الاقتصادية	111,586	429,623	541,209
705	حماية البيئة	1,496	84,112	85,608
706	الاسكان ومرافق المجتمع	19,467	271,833	291,300
707	الصحة	576,012	147,350	723,362
708	الشؤون الدينية والثقافية	97,855	40,887	138,742
709	التعليم	879,325	101,585	980,910
710	الحماية الاجتماعية	1,708,159	16,471	1,724,630
	المجمـــــــــــوع	6,210,140	1,245,612	7,455,752

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات

2015 – 2011

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــــل		2011	2012	2013	2014	2015
رقمه	عنوانه					
0101	الديوان الملكي الهاشمي	2,733	2,498	1,437	1,522	1,564
0201	مجلس الأمة	1,437	1,341	1,581	1,431	1,448
0301	رئاسة الوزراء	1,297	1,242	1,467	1,586	1,624
0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	262	301	351	260	370
0303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	176	186	196	202	207
0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	429	445	461	475	489
0350	ديوان المظالم	162	220	229	235	243
0380	وزارة الشؤون البرلمانية	95	179	146	151	156
0401	ديوان المحاسبة	1,771	1,869	2,064	1,926	1,809
0501	وزارة تطوير القطاع العام	1,118	797	960	988	995
0601	ديوان الخدمة المدنية	721	886	917	786	802
0701	وزارة التنمية السياسية	247	265	272	277	283
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	606	606	723	740	756
1001	وزارة الداخلية	3,544	3,945	4,157	4,298	4,412
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,459	2,410	2,764	2,841	2,892
1101	وزارة العدل	11,549	12,849	13,893	14,296	14,730
1201	دائرة قاضي القضاة	70	40	15	15	15
1301	وزارة الخارجية	10,257	9,602	10,778	11,295	11,689
1401	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	541	612	1,031	620	628
1501	وزارة المالية	382,202	415,937	441,524	472,211	496,598
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	286	319	340	346	352
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	664	928	1,033	1,068	1,099
1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	2,386	2,649	3,459	3,525	3,592
1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	337	374	411	415	420
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3,793	4,642	5,386	5,541	5,693
1601	وزارة الصناعة والتجارة	2,270	2,280	2,406	2,459	2,505
1602	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات	265	336	357	367	378
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	7,034	5,572	6,910	7,448	9,381
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	1,999	1,926	2,932	6,595	3,443
1801	وزارة السياحة والآثار	509	576	612	657	679
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	544	653	647	666	684
1901	وزارة الشؤون البلدية	11,168	11,492	13,309	13,252	13,247
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	615	922	982	1,007	1,020
2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	686	762	830	854	877
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	3,687	5,080	6,955	7,161	7,372
2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	438	502	645	553	565
2201	وزارة الزراعة	7,199	8,385	8,836	9,197	9,414
2301	وزارة المياه والري	391	399	443	473	482
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	887	965	986	1,027	1,057
2401	وزارة البيئة	219	245	269	282	289
2501	وزارة التربية والتعليم	355,902	400,144	450,082	467,341	490,021
2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	21,370	29,235	29,430	29,380	29,370
2701	وزارة الصحة	219,690	222,998	260,631	270,555	265,901
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	72,842	70,710	73,025	73,056	73,431
2901	وزارة العمل	3,131	5,012	5,120	5,131	5,140
3001	وزارة الثقافة	1,773	1,847	1,890	1,930	1,966
3002	رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر	260	268	284	298	317
3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	172	178	188	201	218
3101	وزارة النقل	572	577	600	644	661
3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	134	145	159	168	173
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5,231	4,177	5,284	5,048	5,022
المجمـــــــــــوع		1,148,129	1,240,527	1,369,408	1,432,800	1,476,479

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات
2015 – 2011

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــــل		2011	2012	2013	2014	2015
رقمه	عنوانه					
1501	وزارة المالية	27	255	250	250	250
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	723	219	256	186	-
2501	وزارة التربية والتعليم	688,353	774,265	866,328	899,125	942,854
2701	وزارة الصحة	149,205	146,015	175,241	180,046	175,977
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	46,093	47,540	48,221	48,510	48,827
2901	وزارة العمل	922	1,031	1,142	1,153	1,155
3001	وزارة الثقافة	380	443	467	492	527
المجمـــــــــــوع		885,704	969,767	1,091,905	1,129,762	1,169,590

إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات
للسنة المالية 2013

(بالألف دينار)

	المحافظـــة	النفقات الرأسمالية
11	المركز	447,791
21	محافظة اربد	89,395
22	محافظة المفرق	48,675
23	محافظة جرش	45,767
24	محافظة عجلون	52,506
31	محافظة العاصمة	107,491
32	محافظة البلقاء	57,225
33	محافظة الزرقاء	56,087
34	محافظة مادبا	30,905
41	محافظة الكرك	51,450
42	محافظة معان	84,090
43	محافظة الطفيلة	36,809
44	محافظة العقبة	137,422
	المجمـــوع	1,245,612

أهم المستجدات في موازنة عام 2013

تؤكد موازنة عام 2013 على تصميم الحكومة على السير قدماً في اتخاذ خطوات واضحة وجريئة نحو تحقيق الإصلاح المالي والاقتصادي وإعادة التوازن للمالية العامة وتحفيز الاستثمار في المملكة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مرتفعة تفوق معدل النمو السكاني. **وفيما يلي ملخّص بأبرز هذه المستجدات:**

أولاً: انسجام قانون الموازنة مع البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى تمكين السياسة المالية من تخفيض عجز الموازنة العامة وبالتالي الدين العام تدريجياً ليصلا الى المستويات الآمنة وكذلك تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وتعزيز موقع المملكة على الخارطة الاستثمارية العالمية .

ثانياً: الاعتماد بشكل اكبر على الايرادات الذاتية في تمويل النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية. ويتضح ذلك جلياً في ارتفاع تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية من 76.4% في عام 2012 إلى 85.3% في عام 2013، وهذا بدوره سيؤدي الى ارتفاع تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة إلى نحو 71% في عام 2013 مقارنة بما نسبته 68.9% في عام 2012.

ثالثاً: تميزت موازنة عام 2013 بنمو النفقات الجارية بنسبة ضئيلة جداً بلغت 0.4% عن العام الماضي مقابل نموها بنسبة بلغت 7.8% في عام 2012، اضافة الى انخفاض حصة النفقات الجارية من اجمالي النفقات لتصل الى 83.3% مقارنة مع 90.2% في عام 2012. وهذا بدوره أدى الى تخفيض نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من 28.2% في عام 2012 الى 25.7% في عام 2013.

رابعاً: الارتفاع غير المسبوق في حجم المخصصات المالية المرصودة لتمويل المشاريع الرأسمالية وذلك في ضوء اتفاقية المنحة الموقعة بين المملكة والصندوق الخليجي للتنمية. وقد بلغت مخصصات المشاريع الرأسمالية في قانون موازنة عام 2013 حوالي 1246 مليون دينار مقابل 676 مليون دينار في موازنة عام 2012 بارتفاع بلغت نسبته 84.3%.

خامساً: إيلاء القطاعات ذات الأولوية والمتمثلة بالطاقة والمياه والنقل وتنمية المحافظات الاهتمام اللازم في موازنة عام 2013 نظراً للخدمات الهامة التي تقدمها هذه القطاعات للمجتمع الأردني، حيث شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذه القطاعات نحو 12% و 10% و 14% و5.7% من إجمالي النفقات الرأسمالية لكل منها على الترتيب، وقد ارتفع مجموع مخصصات هذه القطاعات ليصل إلى 521 مليون دينار أو ما نسبته 41.8% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2013.

سادساً: عدم تضمين موازنة عام 2013 أي منح خارجية غير مؤكدة بما يؤدي الى استقرار نسبة الايرادات المحلية للناتج المحلي الاجمالي خلال المدى المتوسط 2013-2015، حيث من المتوقع ان تظل هذه النسبة تتراوح حول 22%.

سابعاً: تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بدلاً من أسلوب الدعم المباشر للمشتقات النفطية وذلك بهدف ضمان الحياة الكريمة للفئات الفقيرة وبما يكفل تقوية الطبقة الوسطى التي تعتبر الركيزة الأساسية لإنجاح عملية الإصلاح الشامل في المملكة.

ثامناً: مراعاة البعد الجغرافي في توزيع المشاريع الرأسمالية لتشمل سائر محافظات المملكة.

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردنتقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الإستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الإعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد **رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء** على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للإرتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة **جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية** تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي إحتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام 2009 أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام 2011، والجدول التالي يوضح هذه الإجراءات:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نهاية كانون ثاني	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بخلاصة حول سياسات وأولويات موازناتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والنتائج المتوخاة من تنفيذها.	**دائرة الموازنة العامة**
نهاية شباط	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخلاصات الأولويات والسياسات.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف آذار	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
نهاية آذار	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	**مجلس الوزراء**
بداية أيار	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمناً المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبيها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
5-أيار	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	**مجلس الوزراء**
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	**دائرة الموازنة العامة**
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف آب	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.	**دائرة الموازنة العامة**
نهاية آب	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية على ضوء الإطار العام المحدث للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	**وزارة المالية دائرة الموازنة العامة**
مطلع أيلول	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	**مجلس الوزراء**
20-أيلول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	**كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية**
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء أي تعديلات عليه.	**دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة**
20-تشرين الأول*	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة*.	**دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء**
نهاية تشرين أول*	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة*.	**مجلس الوزراء**
نهاية كانون أول*	مناقشة مشروع قانون لموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه*.	**مجلس الأمة**

***تضمنت التعديلات الدستورية المقرّة في عام 2011 قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل وذلك للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور.**

مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة، حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة وتحديد المجال المالي الذي يساوي (الإيرادات المحلية المتوقعة + المنح الخارجية + العجز المستهدف (القابل للتحمّل))-(النفقات الجارية المتوقعة + النفقات الرأسمالية المتوقعة المستمرة وقيد التنفيذ).
- عرض الورقة على مجلس الوزراء ومناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها، حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة، حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية وستقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك المجال المالي وقائمة المشاريع ذات الأولوية.
- عرض ورقة محدّثة على مجلس الوزراء متضمنة تحديث المجال المالي وقائمة المشاريع الرأسمالية (المرحلة الثانية) ليتم مناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقاً كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة.

- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية .

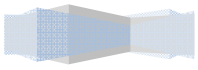

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

هنالك مجموعة من المخاطر قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط 2013- 2015، بعضها خارج نطاق السيطرة وبعضها الاخر يتعلق بعدم اتخاذ السياسات والاجراءات المفترض اتخاذها. ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي :

1- مخاطر خارج نطاق السيطرة المحلية :

- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدل التضخم وما له من انعكاسات سلبية على الأبعاد الإجتماعية وعلى ارتفاع كلف شراء السلع والخدمات وكلف المشاريع التي تتضمنها الموازنة العامة.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاساسية كالقمح الذي تشكل فاتورة دعمه حالياً عبئاً واضحاً على الخزينة العامة.
- استمرار حالة عدم الإستقرار في بعض بلدان المنطقة العربية وما لذلك من انعكاسات سلبية على اداء اقتصادنا الوطني وبالتالي على حصيلة الإيرادات المحلية.
- استمرار تعرض امدادات الغاز الطبيعي المصري للإنقطاع المتكرر.
- انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية كاليورو والين الياباني مما ينجم عنه ارتفاع في قيمة فاتورة المشتريات الحكومية من السلع المستوردة.

2- مخاطر ضمن نطاق السيطرة المحلية :

- توقف العمل بالقرارات الحكومية المتعلقة بتسعير المشتقات النفطية بصورة شهرية ومنح استثناءات للتعيين للوزارات والدوائر الحكومية.
- الإستمرار في وجود التشوهات السعرية في أسعار الكهرباء والماء، سيما في ضوء ارتفاع الضمانات خارج اطار الموازنة العامة على ديون شركة الكهرباء الوطنية والنمو السريع في الإنفاق على قطاع المياه.
- عدم التزام الحكومة بقرار عدم كفالة قروض المؤسسات العامة المستقلة الأمر الذي من شأنه زيادة رصيد صافي الدين العام، وما قد يترتب على ذلك من زيادة نسبته للناتج المحلي الاجمالي.

- استجابة الحكومة لمطالب بعض شرائح الموظفين والمتمثلة بتحسين الحوافز والمزايا المادية المقدمة لهم مما يضيف أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة.
- اصدار ملاحق موازنة لتمويل نفقات جارية ورأسمالية اضافية في حال ورود منح خارجية اكبر من المتوقع، الأمر الذي يحمل الموازنة العامة اعباءً أكبر في المستقبل جراء ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الصيانة والاستدامة المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى عن طريق الشراكة مع القطاع العام PPP، وعدم تجاوب البنوك بالشكل الكافي للإحتياجات التمويلية لرجال الأعمال خلال العام القادم.
- كفالة الحكومة للقروض المقدمة لتمويل المشاريع الكبرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

معلومات الاتصال :

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118
هاتف: 962 6 5666065
الفاكس: 962 6 5666063
البريد الالكتروني: gbd@gbd.gov.jo

Info@gbd.gov.jo
www.gbd.gov.jo